واقع التربية المالية لدى الأفراد في الجزائر و سبل ترقيتها

د. شرابي عماد الدين *

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على موضوع التربية المالية لدى الأفراد في الجزائر كونه لم يحظ بعد بالاهتمام الكافي سواء من طرف الأفراد أنفسهم، الباحثين، المؤسسات المالية أو من طرف السلطات الوصية. يتطرق المقال إلى أهمية التربية المالية. كما أنه يعرض حصيلة مختلف الدراسات التي سعت إلى تحديد مستويات التربية المالية حول العالم عموما و المغرب العربي خصوصا. بالإضافة إلى ذلك، يتطرق المقال إلى المجهودات التي بذلتها دول المغرب العربي و بالأخص الجزائر في هذا المجال. في الأخير، يقترح المقال جملة من الحلول التي من شأنها ترقية التربية المالية لدى الأفراد في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التربية المالية، الأفراد، المغرب العربي، الجزائر.

Abstract :

This paper sheds light on the financial education of individuals in Algeria as it did not receive the necessary attention from individuals themselves, researchers, financial institutions and public authorities. The paper focuses on the importance of financial education. It also puts into perspective the results of the most important studies that have been conducted on this subject around the world and in the Maghreb countries. Moreover, it examines the efforts of Maghreb countries including Algeria in promoting financial education. At the end, a battery of measures is suggested in order to promote financial education.

Keywords: Financial Education, Individuals, Arab Maghreb, Algeria.

1- مقدمة:

يؤدي المال دورا كبيرا في حياة الفرد. فهذا الأخير مجبر على اتخاذ مجموعة من القرارات المالية التي تلقي بتأثيرها على حياته بأكملها. كما أنه مطالب بتحمل عواقب تلك القرارات هو و كل من يقع تحت رعايته. بالإضافة إلى ذلك، فإن تصحيح بعض الهفوات المالية قد يكون باهض الثمن أو في بعض الأحيان غير ممكن. لذلك، فإنه من غير المعقول أن يقوم الفرد باتخاذ قرارات مالية مهمة دون أن يحصل على حد أدنى من المهارات في هذا المجال. و مجمل ما يمكن للفرد تعلمه في هذا المجال يدخل في إطار التربية المالية، هذه الأخيرة من شأنها التأثير على السلوك المالي للفرد لينتقل من شخص خاضع لواقع مالي إلى شخص قادر على التخطيط و قادر على

* أستاذ محاضر – ب – جامعة عبد الحميد مهري – قسنطينة 2 .

اتخاذ قرارات مالية مدروسة. على هذا الأساس، فإن هذا المقال يهدف إلى تسليط الضوء على موضوع التربية المالية للأفراد، إذ يعتبر من المواضيع التي لم تلق إلى حد الآن الاهتمام الكافي في الجزائر سواء كان ذلك من قبل الأفراد أنفسهم، الباحثين الأكاديميين، المؤسسات المالية أو الحكومة. على هذا الأساس، فإن هذا البحث سيحاول الإجابة على التساؤل التالي: ما هو واقع التربية المالية في الجزائر؟ و ماهي سبل النهوض بها؟

2- مفهوم التربية المالية، الثقافة المالية و السلوك المالي

بالرغم من أن العديد من المراجع تعطي لكل من التربية المالية، الثقافة المالية و السلوك المالي نفس المفهوم، إلا أن هناك اختلافا جوهريا بين كل منها. فالثقافة المالية هي: "مجموع المعارف، الإدراك و المهارات التي ينبغي على الفرد امتلاكها من أجل اتخاذ القرارات المالية الخاصة به"(OCDE, 2011, p. 3). أما التربية المالية فهي: "العملية التي يقوم من خلالها الفرد بتحسين مستوى فهمه للمنتجات المالية، تصميمها و مخاطرها. كما أن التربية المالية تأتي باعتماد هذا الفرد على المعلومات الموثوقة و الاستشارات الموضوعية التي تسمح له باكتساب المهارات و الثقة بالنفس الضروريين من أجل التعرف على الفرص و المخاطر، من أجل اتخاذ القرارات المدروسة، من أجل معرفة كيفية اللجوء إلى الأطراف المناسبة للحصول على المساعدة و كذا من أجل القيام بخطوات فعالة من شأنها تحسين مستواه المالي" (OCDE, 2005, p. 1). أما السلوك المالي، فهو يعتبر نتيجة للتربية المالية. فكلما زاد مستوى التربية المالية لدى الفرد كلما تحسن سلوكه المالي. و العكس صحيح كذلك، إذ أنه كلما انخفض مستوى التربية المالية لدى الفرد كلما ساء سلوكه المالي.

3- أهمية التربية المالية

يشكل المال عنصرا حيويا في عالم اليوم. لذلك فإن التربية المالية تعتبر ذات أهمية قصوى ليس فقط (1) للأفراد أنفسهم بل و (2) للحكومات و (3) للمؤسسات المالية. سنتناول بشكل مفصل أهمية التربية المالية بالنسبة لكل من هاته الأطراف الثلاثة.

1.3 أهمية التربية المالية بالنسبة للأفراد

إن الاقتصاد الرأسمالي بطبيعته قد جعل للمال دورا كبيرا في الحياة اليومية للإنسان. فقد أصبح كل فرد مسؤولا عن وضعيته المالية و مسؤولا على مختلف المخاطر المترتبة عن ذلك. إلا أنه من غير المعقول أن يطلب من الفرد أن يتخذ قرارات حول مسائل بهذا القدر من الأهمية دون حصوله على حد أدنى من المعرفة في هذا المجال. حسب (OCDE, 2006, p. 2)، فإن أكثر ما يثير المخاوف في هذا الشأن هو كون معظم مستخدمي المنتجات المالية لا يفهمون جيدا كيفية عمل هذه الأخيرة و أن معظم الأفراد يبالغون في تقدير مستوى وعيهم المالي. على هذا الأساس، ظهر تخصص "المالية الشخصية" أو ما يعرف باللغة الإنجليزية تحت اسم "Personal Finance". و هو علم أصبح قائما بذاته خلال الثلاثين سنة الماضية فقط. و المالية الشخصية هو العلم الذي يهتم بمساعدة الأفراد و العائلات على تسيير شؤونهم المالية بما في ذلك تسيير المداخيل، الإنفاق، الادخار و الاستثمار. حسب كل من (Lusardi, 2008)، (Cole, Sampson, & Zia, 2011) و (PISA, 2012)، فإن أولئك الأفراد الراشدين سواء في الدول المتقدمة أو في الدول الناشئة الذين تلقوا تربية مالية جيدة هم الأكثر نجاحا في

عمليتي الادخار و التخطيط لمستقبلهم المالي. كما أن الحصول على تربية مالية في أي سن كان يؤدي إلى تغير إيجابي في السلوك المالي الفرد.

إن التربية المالية هي مسألة تهم كل الأفراد باختلاف أعمارهم. فالشاب الذي أنهى للتو مساره الدراسي يبحث عن كيفية للحصول على الموارد المالية التي تسمح له بتحقيق أهدافه المستقبلية. فهو يجد نفسه مجبرا على اتخاذ مجموعة من القرارات الهامة حول كيفية تمويل مشروع منزل، سيارة، بناء أسرة... إلخ. أما رب الأسرة فهو يجد نفسه مجبرا على التوفيق بين ما هو متاح له من موارد و بين النفقات التي تقع على عاتقه، كإعالة أفراد الأسرة و تلبية مختلف حاجياتهم من أكل و تعليم و ما غير ذلك. و هذا لن يكون ممكنا دون أن يتحكم هذا الأخير في تلك المهارات المرتبطة بكيفية وضع و تسيير ميزانية الأسرة. أما الفرد المقبل على التقاعد، فهو يفكر في كيفية الحفاظ على مستواه المعيشي في زمن لن تسمح له ظروفه الصحية بالعمل مثل السابق، خصوصا و أن متوسط العمر حاليا قد امتد بشكل معتبر إلى سن ما بعد التقاعد. ما يعني أن الفرد أصبح يعيش فترة أطول من حياته في مرحلة لا يستطيع العمل فيها. و تفادي هذه الوضعية يكون إما عن طريق تأمين معاش تقاعد مريح أو عن طريق قطف ثمار أي استثمارات قد قام بها في فترات سابقة من حياته.

يمكن القول أن التربية المالية هي أحد الأعمدة الأساسية من أجل تحقيق الرفاهية الاقتصادية و المالية للمجتمع عموما و للفرد خصوصا. كما يتضح لنا مما سبق بأن اتخاذ أي قرار مالي غير مدروس كالاستدانة المفرطة مثلا قد يترك آثارا سلبية في المدى البعيد على الفرد نفسه و على محيطه. الشيء الذي قد يؤدي به إلى الوقوع في متاعب مالية و في أسوأ الأحوال الوقوع في حالة إفلاس.

2.3 أهمية التربية المالية بالنسبة للحكومات

حسب (PISA, 2012, p. 144)، فإن أهمية التربية المالية تتعدى المستوى الفردي لتمس بالاستقرار الاقتصادي و المالي للبلد كله. فالأفراد الذين يتمتعون بمستوى عال من التربية المالية يميلون الى اتخاذ قرارات مالية مبنية على أسس سليمة. كما أنهم يسعون لطلب المنتجات المالية الأعلى جودة. ما سيعزز المنافسة و الابتكار في السوق. بالإضافة إلى ما سبق، فإن الأفراد الذين يتمتعون بمستوى عال من التربية المالية يكونون على العموم أقل عرضة للتصرف بشكل غير متوقع تحت ظروف اقتصادية معينة. كما أنهم يكونون أقل عرضة للتصرف تحت تأثير الشائعات. كل هذا سيؤدي إلى تعزيز مستوى كفاءة القطاع الاقتصادي بشكل عام و القطاع المالي بشكل خاص.

تكتسي التربية المالية أهميتها من كونها قادرة على تحريك السلوك المالي لأفراد البلد. فإذا كان هذا السلوك إيجابيا فإن النظام المالي و الاقتصادي للبلد سيتأثر إيجابا. أما إذا لم يكن هذا السلوك إيجابيا فإن كل من الأفراد، النظام المالي و كذلك النظام الاقتصادي سيعانون على حد سواء. و لإبراز مدى أهمية التربية المالية و مدى تأثيرها على اقتصاديات الدول، سنأخذ على سبيل المثال دور التربية المالية في أزمة الرهن العقاري التي مست الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2008. إذ أن تقبل الأفراد لمسألة الاستدانة المفرطة كان أحد الأسباب

الأساسية لحدوث أزمة مالية اقتصادية هزت البلد كله و امتدت أبعادها لتمس مختلف اقتصاديات العالم (Gerardi, Goette, & Meier, 2010).

يمكن القول إذا أن استثمار الدولة في التربية المالية للأفراد سيساعد على عمل الدورة الاقتصادية بشكل سلس. كما أنه قد يوفر على هذه الأخيرة عناء التكفل بالأفراد سواء من الناحية المادية أو من الناحية القانونية التي تجبر المشرع على بذل مجهودات إضافية لحماية تلك الفئة التي ارتكبت أخطاء مالية. من ناحية أخرى، نجد بأن استثمار الدولة في التربية المالية لأفرادها سيسهل عليها التواصل مع مواطنيها، إذ سيتمكن الفرد المتوسط من فهم مختلف السياسات المالية التي تسنها الحكومة و كذا إدراك مختلف التحديات المالية و الاقتصادية التي تواجه بلده.

3.3 أهمية التربية المالية بالنسبة للمؤسسات المالية

حسب (Klapper, Lusardi, & van Oudheusden, 2016)، فإن الأفراد الذين يمتلكون مستوى تربية مالية مرتفع يميلون لاستخدام المنتجات المالية البنكية أكثر من نظرائهم ذوي مستوى التربية المالية المنخفض. لذلك، فإنه من مصلحة البنوك ذاتها أن تعمل على الرفع من مستوى التربية المالية ليس فقط لزبائنها الحاليين و إنما كذلك لزبائنها المحتملين. بالإضافة إلى ذلك، فإن اهتمام المؤسسات المالية بالتربية المالية للأفراد سيسمح لها بفهم خصوصيات زبائنها حتى تتمكن من جذبهم و توفير المنتجات المالية التي تتماشى مع احتياجاتهم، قدراتهم و معتقداتهم.

4- واقع التربية المالية عبر مختلف دول العالم

1.4 مستوى التربية المالية للأفراد في العالم. نظرا لأهمية موضوع التربية المالية، فإن هنالك عددا كبيرا من الدراسات حول هذا الموضوع في كل سنة. بعض هذه الدراسات جاء في سياق منفصل أي من طرف باحثين، منظمات محلية أو دول. أما بعضها الآخر، فقد جاء في إطار البرنامج الذي ترعاه منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية. و فيما يلي، سنعرض نتائج آخر دراسة استطلاعية قامت بها هذه المنظمة بالتنسيق مع حكومات 31 دولة و ذلك سنة 2016. الجدول رقم 1 يوضح ترتيب هذه الدول من تلك التي يمتلك أفرادها أعلى مستوى في التربية المالية إلى تلك التي يمتلك أفرادها أدنى مستوى في التربية المالية.

جدول رقم 1: مستوى التربية المالية لأفراد 31 دولة

البلد	النتيجة على 21	البلد	النتيجة على 21	البلد	النتيجة على 21
فرنسا	14,9	ليتوانيا	13,5	تركيا	12,5
فنلندا	14,8	هولندا	13,4	هنغاريا	12,4
النرويج	14,6	إستونيا	13,4	جورجيا	12,4
كندا	14,6	لاتفيا	13,3	ماليزيا	12,3
هونغ كونغ	14,4	الوسط الحسابي الإجمالي	13,2	روسيا	12,2
نيوزيلندا	14,4	المملكة المتحدة	13,1	البرازيل	12,1
كوريا	14,4	جزر العذراء	13	كرواتيا	12

			البريطانية		
بلجيكا	14,3	تايلندا	12,8	بيلاروسيا	11,7
النمسا	14,12	البانيا	12,7	بولونيا	11,6
البرتغال	14	الاردن	12,6		
الوسط الحسابي لدول الأعضاء	13,7	جمهورية التشيك	12,6		

المصدر: (OCDE/INFE, 2016, p. 53)

يشير الجدول رقم 1 إلى أن الدول المتقدمة الأوروبية كفرنسا (14.9)، فنلندا (14.8) و النرويج (14.6) تحتل المراتب الأولى في التربية المالية. تليها كندا (14.6)، و بعض الدول الآسيوية كهونغ كونغ (14.4) و كوريا (14.4). أما في ذيل الترتيب، فإننا نجد دول أوروبا الشرقية ككرواتيا (12)، بيلاروسيا (11.7) و بولونيا (11.6). بالإضافة إلى ذلك، فإننا نلاحظ بأن الدول العضوة في منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (13.7) تمتلك في المتوسط مستوى تربية مالية أعلى مقارنة بباقي الدول (13.2). تجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة لم تمس سوى 31 من أصل 195 دولة عبر العالم. كما أن الدول المشاركة في الاستبيان غير مستقرة بمعنى أنها قد تشارك هذه السنة و قد لا تشارك السنة القادمة. كما أنها لم تمس لا الولايات المتحدة الأمريكية و لا الدول الإفريقية. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الدراسة لم تمس سوى دولتين اسلاميتين و دولة عربية واحدة[1].

2.4 مستوى التربية المالية للأفراد في العالم العربي. حسب (INFE, 2015) ، فإن الدول العربية القليلة التي تمتلك استراتيجيات وطنية واضحة في هذا المجال هي المغرب، المملكة العربية السعودية و الأردن. بالإضافة إلى لبنان، تونس، مصر و فلسطين التي هي بصدد إعداد استراتيجياتها الخاصة. أما الدول العربية التي سبق لها و أن أجرت تقييما لمستوى التربية المالية لأفرادها، فإننا نجد: (1) لبنان بالاعتماد على منهجية البنك العالمي؛ (2) المملكة العربية السعودية بالاعتماد على منهجية منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية؛ و كذلك (3) الأردن بالاعتماد على منهجية منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية[2]. و الجدول رقم 2 يلخص نتائج دراسة استطلاعية قامت بها وكالة Standard & Poors حول التربية المالية في الدول العربية.

[1] يمكن الاطلاع على مختلف الدراسات الميدانية التي قادتها منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية عبر مختلف دول العالم من خلال الرابط: http://www.financial-education.org/join_INFE.html. و الذي يحتوي كذلك على قاعدة بيانات لكل المقالات العلمية حول هذا الموضوع.

[2] لمزيد من المعلومات حول التربية المالية في العالم العربي أنظر: (Arab Monetary Fund, 2016).

جدول رقم 2: مستوى التربية المالية لأفراد 15 دولة عربية

البلد	نسبة الأفراد الذين يمتلكون مستوى مقبول من التربية المالية[1]	البلد	نسبة الأفراد الذين يمتلكون مستوى مقبول من التربية المالية
تونس	45	الوسط الحسابي	30.7
الكويت	44	العراق	27
لبنان	44	مصر	27
البحرين	40	الضفة الغربية و غزة	25
الإمارات العربية المتحدة	38	الأردن	24
موريطانيا	33	السودان	21
الجزائر	33	الصومال	15
المملكة العربية السعودية	31	اليمن	13

المصدر: (Klapper et al., 2016, p. 23)

تشير النتائج إلى أن تونس تحتل المرتبة الأولى عربيا. إذ أن 45% من التونسيين يمتلكون مستوى تربية مالية مقبول. تليها كل من الكويت (44%)، لبنان(44%)، البحرين (40%)، الإمارات العربية المتحدة (38%)، موريطانيا (33%)، الجزائر(33%) و المملكة العربية السعودية (31%) التي كان مستوى التربية المالية لأفرادها أعلى من الوسط الحسابي (30.7%). أما العراق (27%)، مصر (27%)، الضفة الغربية و غزة (25%)، الأردن (24%)، السودان (21%)، الصومال (15%) و اليمن (13%) فقد كان مستوى التربية المالية لأفرادها أدنى من الوسط الحسابي (30.7%).

و على العموم، فإن أهم النتائج المستخرجة من الدراسات التي تم القيام بها على المستوى العالمي هي: (1) واحد من أصل ثلاثة أفراد فقط عبر العالم يمتلك مستوى تربية مالية مقبول؛ (2) التربية المالية تعاني من مستويات منخفضة جدا عبر مختلف دول العالم؛ (3) هنالك مستويات متدنية جدا من التربية المالية حتى في الدول التي تحتوي على أسواق مالية متطورة كألمانيا، هولندا، السويد، إيطاليا، اليابان و نيوزيلندا؛ (4) هنالك علاقة إيجابية بين المستوى التعليمي للفرد و بين مستوى التربية المالية الخاص به؛ (5) تختلف نتائج الدراسات الميدانية في البلد الواحد من فئة إلى أخرى بشكل كبير؛ (6) يختلف مستوى التربية المالية بشكل كبير جدا حسب العمر، إذ نجد بأن هذه الأخيرة متدنية جدا لدى صغار و كبار السن بالمقابل فهي مرتفعة نسبيا لدى متوسطي العمر؛ (7) تمتلك النساء مستوى أدنى من التربية المالية مقارنة

[1] في حال تساوي القيم بين بلدين، فإن البلد الذي يكون الفارق فيه بين النساء و الرجال أقل هو الذي يصنف أولا.

بالرجال؛ (8) يفرط الرجال في تقدير مستوى وعيهم المالي مقارنة بالنساء؛ (9) يمتلك ذوي البشرة البيضاء و الآسيويون على العموم مستوى تربية مالية أعلى من نظرائهم الأفارقة؛ (10) سكان المدن يمتلكون مستوى تربية مالية أعلى من سكان المناطق الريفية؛ و (11) الأفراد الذين ينتمون إلى الأقليات الدينية و كذلك الأفراد المسلمون يمتلكون مستوى تربية مالية أقل من غيرهم. (Lusardi & Mitchell, 2011, p. 9) (Arab Monetary Fund, 2016, p. 36).

3.4 جهود تونس و المغرب في مجال التربية المالية. على صعيد المغرب العربي، يلاحظ بأن تونس و المغرب قد سبقتا الجزائر في هذ المجال. ففي سنة 2013، قام البنك المركزي المغربي بإنشاء "المنظمة المغربية للتربية المالية" و ذلك بهدف قيادة و تنفيذ الاستراتيجيات التي يرسمها البنك المركزي على المستوى الوطني في هذا المجال. منذ نشأتها، قامت هذه المنظمة بتقديم يد العون لأكثر من 90000 مواطن مغربي كما أنها عملت على: (1) إدراج التربية المالية في النشاطات المدرسية للتلاميذ، إذ مس هذا البرنامج ما يزيد عن 460000 تلميذا في أكثر من 100 مدرسة؛ (2) إعداد برامج تستهدف الشباب الذين تخلوا عن مقاعد الدراسة؛ (3) إعداد برامج تمس ذوي الدخل المنخفض و الأفراد الذين يعانون من الأمية؛ (4) تنظيم دورات تكوينية تمس المقاولين الصغار بما فيهم الفلاحين و الحرفيين. أما في تونس، فقد قام البنك المركزي التونسي هو كذلك سنة 2006 بإنشاء "مرصد الاندماج المالي" و الذي يهتم بمسائل التربية المالية للأفراد التونسيين. إلا أن هذا الأخير يركز أكثر على التربية المالية المتعلقة بمنتجات القطاع البنكي. و بالرغم من كل هذه الجهود، إلا أن البنك العالمي يعتقد بأن هاته البلدان لازالت لا تملك بعد الآليات الضرورية لقياس مستوى التربية المالية لمواطنيها و كذا لقياس مدى نجاعة برامج التربية المالية التي تم الشروع فيها (Arab Monetary Fund & Central Bank of Morocco, 2016, p. 20).

5- واقع التربية المالية في الجزائر

على عكس دول الجوار كتونس و المغرب، فإن الجزائر لا تمتلك استراتيجية وطنية من أجل تعزيز التربية المالية لمواطنيها. كما أن التربية المالية غير مدرجة في المناهج التعليمية و البرامج الجامعية بالرغم من المحاولات المستمرة لتحسين هذه المناهج. بالرغم من ذلك، فإن هنالك مجموعة من المبادرات المتفرقة، نذكر منها: (1) **الشبكة الجزائرية للدفاع عن حقوق الطفل:** وهي منظمة غير حكومية أسست سنة 2004 و هي تهتم بالدفاع عن حقوق الأطفال و كذا محاولة إعداد جيل مستقبلي من الشباب الذي يحمل الروح القيادية و ذلك عن طريق تقديم دورات تكوينية في مختلف المجالات التي نجد منها التربية المالية، (Réseau algérien pour la défense des droits de l'enfant, 2016)؛ (2) **لجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها:** و هي هيئة حكومية أسست سنة 1993 بغرض السهر على السير الحسن لبورصة الجزائر. يحتوي موقع هذه الهيئة[1] على بعض المنشورات المتعلقة بالاستثمار في البورصة كالأدلة المكتوبة، اختبارات المعارف و كذلك معجم المصطلحات المتعلقة بالاستثمار في البورصة، إلا أن

[1] http://www.cosob.org. بتاريخ 01 ديسمبر 2016

محتوى هذا الموقع مازال قيد الإنجاز؛ (3) **دار المقاولية:** تم انشاء دار المقاولية في الجزائر لأول مرة سنة 2006 بجامعة منتوري قسنطينة و ذلك بالتنسيق مع جامعة "بيار ماندیز فرانس" بغرونوبل، فرنسا. و هي مبادرة محلية لم تأت في إطار سياسية وطنية. حاليا، تم انشاء العديد من ديار المقاولية عبر جامعات الجزائر. كما أن مقياس المقاولية أصبح يدرس على مستوى مختلف التخصصات و لم يعد حكرا على تخصصات العلوم الاقتصادية فقط؛ (4) **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:** و هي وكالات حكومية تهتم بتمويل و مرافقة أصحاب المشاريع المصغرة. كما أنها تقوم بتنظيم دورات تحسيسية و تكوينية في مجال المقاولاتية؛ (5) **إنجاز الجزائر:** و هي منظمة غير ربحية أسست سنة 2003. و لكنها انطلقت في العمل فعليا سنة 2010. تهدف هذه المنظمة إلى تنمية الروح القيادية لدى الشباب الجزائري عن طريق تنمية جملة من المهارات التي من بينها التربية المالية و روح المقاولاتية.

كما أن الأبحاث الأكاديمية في هذا المجال متفرقة. فبعضها يهتم بدراسة سلوك المستهلك و البعض الآخر يهتم بالمقاولاتية و ليست هناك أبحاث خاصة بمسألة التربية المالية للأفراد في الجزائر بشكل مباشر[1]. حتى التقارير المتوفرة و التي تم نشرها من قبل البنك العالمي[2] و كذلك صندوق النقد الدولي، فهي تهتم أكثر بالاندماج المالي للفرد الجزائري و ليس بالتربية المالية. و من بين التقارير النادرة التي اهتمت بالتربية المالية في الجزائر نجد تلك التي صدرت عن صندوق النقد العربي سنة 2016.

أما وكالة Standard & Poors، فقد أدرجت الجزائر في دراسة حول التربية المالية وذلك سنة 2014. هذه الدراسة مست 150000 فردا في 140 دولة. تضمنت هذه الدراسة أسئلة حول: (1) معدلات الفائدة؛ (2) الفائدة المركبة؛ (3) التضخم؛ و (4) تنويع المخاطر. و قد افترضت هذه الدراسة بأن الفرد الذي يمتلك مستوى مقبول من التربية المالية هو الذي يستطيع الإجابة بشكل صحيح على ثلاثة من أصل أربعة محاور على الأقل من الاستبيان. على هذا الأساس، أشارت نتائج الدراسة إلى أن 33% من أفراد العينة الجزائريين يمتلكون مستوى مقبول من التربية المالية. في حين أن النتائج الخاصة بباقي أفراد العينة تراوحت بين 13% و 71%. ما يعني أن واحد من أصل ثلاثة جزائريين فقط هو مثقف ماليا (Klapper et al., 2016). هذه النتيجة جاءت متقاربة مع المتوسط العام للمدول محل الدراسة إلا أنها تعتبر نتيجة متدنية بالمقارنة مع الدول التي تحتل المراتب الأولى في هذا المجال.

6- توصيات من أجل ترقية التربية المالية في الجزائر

إن مسؤولية ترقية التربية المالية في الجزائر أو في أي بلد آخر لا تقع على عاتق طرف واحد فقط. بل هي مسؤولية مشتركة بين مختلف الشركاء الاجتماعيين. و من بين أهم الشركاء المعنيين بموضوع التربية المالية نجد الأفراد أنفسهم، الحكومة، المؤسسات المالية و كذلك المؤسسات الجامعية. على هذا الأساس يمكن لكل من هاته الأطراف اتخاذ مجموعة من التدابير

[1] بناء على نتائج البحث في محرك البحث الأكاديمي Google Scholar و كذلك موقع CERIST بتاريخ 10 ديسمبر 2016.

[2] أنظر: http://datatopics.worldbank.org/g20fidata/country/algeria

التي من شأنها التأثير بشكل مباشر على مستوى التربية المالية[1].

فيما يخص الأفراد، فبإمكانهم: (1) الحصول على تكوين في هذا المجال عن طريق مطالعة الكتب المتخصصة و الموارد الإلكترونية المتاحة أو عن طريق الانضمام إلى دورات تكوينية؛ بالإضافة إلى (2) توعية الآباء و الأمهات لأبنائهم حول أهمية التربية المالية منذ الصغر.

و من بين أهم الخطوات التي يمكن للسلطات الوصية القيام بها من أجل النهوض بالتربية المالية في الجزائر نجد: (1) انشاء مجلس وطني للتربية المالية و الذي تمتد صلاحياتها عبر مختلف القطاعات على غرار المالية، التربية، التعليم العالي و الاتصال. حيث يسهر على مراقبة، اقتراح وتقييم مختلف البرنامج في هذا الإطار؛ (2) الإسراع إلى وضع استراتيجية وطنية خاصة بالتربية المالية؛ (3) وضع برامج تربية مالية تمس مختلف شرائح المجتمع دون تمييز؛ (4) التقييم الدوري لمستوى التربية المالية لدى الأفراد و كذا تقييم البرامج الوطنية في هذا الإطار. (5) وضع برامج تربية مالية حسب الفئة المجتمعية المستهدفة. و من بين أهم الفئات التي ينبغي استهدافها نجد: الأطفال و الشباب، النساء، ذوي الدخل المنخفض، المهاجرون، الأميون، أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أخيرا سكان المناطق الريفية؛ (6) إطلاق حملات وطنية عبر مختلف وسائل الإعلام لإقناع الأفراد بأهمية التربية المالية؛ (7) ضرورة تركيز برامج التربية المالية على مختلف أوجه الحياة اليومية للفرد كالتخطيط المالي، الادخار، الاستدانة، التأمين و التقاعد؛ (8) العمل على إدراج برامج التربية المالية في مقررات التدريس و ذلك منذ مراحل التعليم الأولى؛ (9) تجنيد المراكز الثقافية و الجمعيات الشبانية بهدف نشر مبادئ التربية المالية؛ و (10) الاستفادة من يد العون و من التجربة التي تقدمها مختلف المنظمات الدولية في هذا الصدد على غرار منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية، البنك العالمي و صندوق النقد العربي.

أما المؤسسات المالية، فبإمكانها أن تقوم بـ: (1) اقتراح برامج تربية مالية لزبائنها الحاليين أو المحتملين؛ (2) التمييز بين تقديم خدمات استشارة مالية لزبائنها و بين اقتراح برامج التربية المالية. فالاستشارات المالية للزبائن تأخذ طابعا تجاريا أما برامج التربية المالية فهي لا تكتسي طابعا تجاريا و تهدف إلى تعزيز القدرات المالية للفرد؛ (3) الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمنتجاتها المالية بشكل واضح؛ و (4) تدريب موظفيها حتى يكونوا قادرين على تطبيق برامج التربية المالية التي قد يضعها البنك نفسه.

أما عن الجامعات و بالأخص الكليات، المعاهد و المدارس المتخصصة في العلوم الاقتصادية، فبإمكانها: (1) إنشاء فرق بحث في مجال التربية المالية؛ (2) تنظيم أيام دراسية أكاديمية حول موضوع التربية المالية بهدف الاطلاع على آخر المستجدات في هذا المجال؛ (3) فتح تخصصات في "المالية الشخصية" من أجل تكوين مستشارين مختصين في تقديم النصائح المالية للأفراد؛ (4) تنظيم دورات تكوينية لفائدة طلابها من مختلف التخصصات؛ و (5) تنظيم أيام مفتوحة للجمهور للتعريف بالعلوم الاقتصادية عموما و بالتربية المالية خصوصا.

[1] بعض هذه التوصيات قد تم اقتراحها من طرف (OCDE, 2006) و (Arab Monetary Fund & Central Bank of Morocco, 2016, p. 11).

7- خلاصة

سلط هذا المقال الضوء على مسألة التربية المالية لدى الأفراد عبر العالم عموما و في المغرب العربي و الجزائر خصوصا. فبالرغم من أهمية الموضوع، إلا أن التربية المالية مازالت تعاني من مستويات متدنية نسبيا. إذ أنه و إلى حد الآن فإن واحد من أصل ثلاثة أفراد فقط عبر العالم يمتلك مستوى مقبول من التربية المالية. كما أن مستوى التربية المالية يختلف في البلد الواحد من فئة إلى أخرى بشكل كبير. أما في الجزائر، فإن مستوى التربية المالية أعلى بقليل من المتوسط العالمي. و بالرغم من هذا، فإن الجزائر لا تزال بعيدة مقارنة بالدول المتقدمة. و من خلال ما سبق، تبين أن الجزائر لا تمتلك إلى حد الآن أي استراتيجية وطنية في هذا المجال. كما أن عدد الهيئات المهتمة بهذا المجال يكاد ينعدم. أما الهيئات المتواجدة حاليا، فهي لا تهتم بالتربية المالية إلا من زاوية صغيرة.

على هذا الأساس، تم وضع مجموعة من المقترحات في هذا الصدد و التي من شأنها النهوض بالتربية المالية في الجزائر. بعض هذه المقترحات كان موجها للأفراد أنفسهم من خلال تشجيع عملية التكوين الذاتي التي تأتي من خلال الاطلاع على أهم الموارد المتاحة في هذ المجال كالكتب و المحتويات الإلكترونية. البعض الآخر كان موجها للمؤسسات المالية و التي أهمها ضرورة التمييز بين تقديم خدمات استشارة مالية لزبائنها و بين برامج التربية المالية. تم كذلك تقديم مجموعة من المقترحات للسلطات الوصية و التي تعتبر المحرك الأساسي في هذا الإطار، إذ أن أهم ما يجب البدء به هو تنصيب مجلس وطني للتربية المالية يسهر على ضبط استراتيجية وطنية في هذ المجال. أخيرا ، تم تقديم مجموعة من التوصيات للجامعات الجزائرية التي يمكن لها هي كذلك أن تساهم في هذا المجال عن طريق تنظيم مختلف النشاطات سواء تلك الموجهة للباحثين، الطلاب أو لعامة الجمهور.

قائمة المراجع

Arab Monetary Fund. (2016). Financial Education Initiatives in the Arab Region.

Arab Monetary Fund, & Central Bank of Morocco. (2016). Financial education in the Arab World: Strategies, Implementation and Impact.

Cole, S., Sampson, T., & Zia, B. (2011). Prices or Knowledge? What Drives Demand for Financial Services in Emerging Markets? Journal of Finance, 66(6), 1933–1967.

Gerardi, K., Goette, L., & Meier, S. (2010). Financial literacy and subprime mortgage delinquency: Evidence from a survey matched to administrative data.

Huston, S. J. (2010). Measuring Financial Literacy. Journal of Consumer Affairs, 44(2), 296–316.

INFE. (2015). National Strategies for Financial Education Oecd/Infe Policy Handbook.

Klapper, L., Lusardi, A., & van Oudheusden, P. (2016). Financial Literacy Around the World.

Lusardi, A. (2008). Household Saving Behavior: The Role of Financial Literacy, Information, and Financial Education Programs. National Bureau of Economic Research.

Lusardi, A., & Mitchell, O. S. (2011). Financial Literacy around the World: An Overview (Working Paper No. 17107). National Bureau of Economic Research.

OCDE (Ed.). (2005). Recommendation on Principles and Good Practices for Financial Education and Awareness.

OCDE (Ed.). (2006). The importance of financial education.

OCDE (Ed.). (2011). Measuring Financial Literacy: Questionnaire and Guidance Notes for Conducting an Internationally Comparable Survey of Financial Literacy.

OCDE/INFE (Ed.). (2016). OECD/INFE International Survey of Adult Financial Literacy Competencies - OECD.

PISA (Ed.). (2012). PISA 2012 Assessment and Analytical Framework.

Réseau algérien pour la défense des droits de l'enfant. (2016). Réseau algérien pour la défense des droits de l'enfant. Retrieved from https://www.aflatoun.org/themes/